الفصلُ الثّالث

سياسةُ السّلطان عبد الحميد الثاني الخارجية
(أطماعُ الدول الأوروبية الأخرى في الدولة العثمانية)

١ - الأطماعُ النمساوية: سياسة «من فيينا إلى سلانيك»:

لعبت دولتان دورًا كبيرًا في الصراع الدائم ضدّ الدولة العثمانية في عهدي ارتفاعها وتوقفها. واحدة منهما شرقية وهي «إيران»، والأخرى أوروبية وهي «النمسا».

أمّا النمسا، فقد اتّبعت سياسة عدم ترك المجر وأهالي الدانوب (الطونة) عرضةً لفتوحات العثمانيّين في أوروبا. لكنّ هذه السياسةلم تصمدْ أمام شدة العثمانيّين. وظلّت النمسا مجبرةً على الرضا بوضعها هذا حتى عام١٦٨٣، وهو عام هزيمة العثمانيّين أمام أسوار فيينا. وبذلك عاد الأملُ إلى النمسا في لمّ بعاد العثمانيّين إلى جنوب الدانوب.

وأخذت سياسة النمسا في القرن الثامن عشر، هدفًا واضحًا وهو الوصول إلى سلانيك- وهي بلدة يونانية، كانت ضمن حدود الدولة العثمانية في ذلك العهد- واتخذت النمسا وسيلتها في هذا: ربط نصارى الدولة العثمانية بها- أي النمسا- واستخدامهم في سبيل تحقيق أغراضها.

وفي ذلك الوقت بالضبط، قامت روسيا منافسًا للنمسا. وزاد النمسا حرجًا: أنّ روسيا قامت باحتلال منطقتي الأفلاق والبغدان العثمانيتين (في رومانيا الآن). وبالتالي أصبح الدانوب مفتوحًا أمام الروس. لذلك قامت النمسا- رغم أطماعها في بلاد المسلمين- بإجابة فورية لنداء أذاعته الدولة العثمانية بطلب العون في صدّ التقدم الروسي في أراضيها. ووقّعت النمسا بذلك معاهدة في ٦ يوليو عام ١٧٧١م. ونصّت هذه المعاهدة: «على أنْ تقوم النمسا بمساعدة الدولة العثمانية بالوسائل الدبلوماسية، أو بالحرب ضدّ روسيا، لإعادة الأراضي العثمانية التي تحتلّها القوات الروسية».

لكن النمسا ما لبثت أن تفاهمتْ بعد ذلك مع روسيا ضدّ العثمانيّين. وكانت آخر محاولة أساسيّة في سبيل تقسيم أوروبا العثمانية بين الدولتين، هي مشروع جرك Grek عام ١٧٨٦ م. وهو مشروع لم يتمّ، ممّا دفع النمسا إلى التصريح بأنّ سياستها هي حماية وحدة الأراضي العثمانية. وكان «مترنيخ» رئيس الوزراء النمساوي هو صاحبَ هذه السياسة.

اتخذت روسيا موقفَ العداء تجاه الدولة العثمانية والنمسا. وكانت إمبراطورية النمسا تضمّ عناصر مختلفة: الجرمان والسلاف والمجريّين. وكان العنصر الجرماني هو الذي يمتلك السلطة. وكانت الدولة العثمانية تضمّ عناصر مختلفة أيضًا، الأتراك والعرب والروم (اليونانيين) والأرناؤوط (الألبانيّين) والسلاف والأكراد والجركس

وغيرهم، والسلطة كانت في يدِ الأتراك. وكان العنصر السلافي موجودًا في الدولتين. وكان هذا العنصر عونًا للروس، كما أنّ روسيا كانت تستغلّه وتحرّكه ضدّ الدولتين لتحقيق المطامع الروسية في كلتيْهِما.

ونتيجةً للسياسة النمساوية المؤقتة، اشتركت الوحدات العسكرية النمساوية مع القوات العثمانية في دخول إمارات الدانوب في٢٢ أكتوبر ١٨٥٤م، ضدّ القوات الروسية. ونتيجة لانهزام روسيا؛ وقعت معاهدة باريس ١٨٥٦م.

وكان لا بدّ للنمسا من العودة إلى أصلِ هدفها، وهو تحقيق أطماعها في أراضي الدولة العثمانية. فقد أخذت النمسا عقب معاهدة باريس، تتخفّف من سياسة تأييدها لوحدة الأراضي العثمانية. وهناك سبب آخرُ في ذلك: هو أنها كانت تخافُ من روسيا لإثارتها العناصر السّلافية الموجودة في داخل النمسا، خاصّة وأنّ القومية السّلافية كانت في دور الهياج.

وفي أول الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، أولتْ النمسا كلّ اهتمامها إلى أوروبا الجنوبية ومنطقة البلقان العثمانية، مما حدَا بها- أي بالنمسا- إلى تأييد العناصر السّلافية، بل وأثارتها للتمرّد ضدّ الحكم العثماني. وفي هذا كان لها أغراضٌ ثلاثة: الأول: الظهور أمام روسيا بأنها تحاول إرضاءها حتى لا تثير لها مشاكل داخلية، والثاني: الظهور

أمام السّلاف في داخل الإمبراطورية النمساوية نفسها بمظهر المتعاطف مع بني جلدتهم، الواقعين ضمن إطار الدولة العثمانية، والثالث: تحقيق حلمها الرئيسي في إسقاط الدولة العثمانية حتى تمتلكَ النمسا ما تريده، من عاصمتها فيينا إلى سلانيك[1].

وقامت النمسا مع روسيا، بتحريضٍ ومساعدة المتمرّدين في البوسنة والهرسك ضدّ الدولة العثمانية، وقامَ العملاء الروس والعصابات السّلافية التي يتمّ تدريبها واعدادها داخل النمسا بتقديم كلّ العون الضروري للمتمرّدين ضدّ العثمانيين. وأدت هذه المساعدات إلى «تقوية المتمردين». وأدى هذا بالتالي: إلى بداية الاستعدادات العدائية ضدّ العثمانيين في كلّ من الصرب والجبل الأسود[2].

وأصبح واضحًا للعَيان في عام ١٨٧٥م، اشتدادُ تأييد النمسا للمتمرّدين ضدّ الدولة العثمانية، في كلّ من البوسنة والهرسك (في يوغوسلافيا الآن). ذلك لأنّ النمسا كانت تأملُ في الاستيلاء على هذه الأراضي، وضمّها لإمبراطوريتها. وأدّى هذا الأملُ النمساوي إلى أنْ تصبح البوسنة والهرسك الموضوعَ الأساسي بين روسيا والنمسا. ممّا أدّى في عام ١٨٧٦، وبموجب معاهدة برلين الموقَّعة في هذه السنة،

(١) سليمان قوجه باش، الجامعة السلافية (الصقلية) في البلقان، ص ١٩١ – ١٩٧، استانبول ١٩٨٦.

(٢) قارال، التاريخ العثماني جـ ٧ ص ٧٩.

إلى احتلال النمسا لكلٍّ مِن البوسنة والهرسك احتلالًا «مؤقتًا». وقالت هذه المعاهدة: «ببقاء سنجق يني بازار في حوزة العثمانيّين» إلّا أنّ من حقّ النمسا احتلال هذا السنجق عندما ترى هذا ضروريًّا. وسنجق يني بازار هذا: هو الحدود بين البوسنة- الهرسك، وبين مقدونيا، أصبح مفتوحًا بالتالي إلى سلانيك، أمل النمسا في الأراضي العثمانية.

اتّخذت النمسا بعد ذلك- وحتى ثورة «الاتحاد والترقي» عام ١٩٠٨م- سياسةَ العمل على إضعاف الدولة العثمانية في إطار المحافظة على الوضع الراهن في بلاد البلقان، وبقاء هذه البلاد البلقانية تحت إدارة الدولة العثمانية الضعيفة. وبالتالي يسهل عليها- أي النمسا- التهامُ هذه المنطقة العثمانية التي تحلم بها.

قوَّت ثورة الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨م، آمالَ النمسا في إلحاق أراضي البوسنة والهرسك العثمانيتين إلى الحدود النمساوية. وبمجرد أنْ أعلن البلغاريون في «٥ أكتوبر عام ١٩٠٨م» استقلالَهم عن الدولة العثمانية، انتهزت النمسا فرصةَ انشغال الدولة العثمانية بذلك؛ فأعلنت إلحاقَ البوسنة والهرسك رسميًّا إلى الإمبراطورية النمساوية يوم ٦ أكتوبر١٩٠٨ م ، أي في اليوم التالي للثورة البلغارية.

تابعت النمسا سياستَها «من فيينا إلى سلانيك» وفي هذا السبيل أعلنت الحربَ على جارتها الصّرب عام ١٩١٤م. إلّا أنّ قيام الحرب العالمية الأولى غيّر جغرافية العالم من جذورها[١].

---

(١) قوجه باش، المرجع السابق صفحات ٢٠٢ - ٢٠٤ - ٢٠٦ - ٢٢٣ .

٢- الأطماعُ الإيطالية:

اتجهت إيطاليا بعد تحقيق وحدتها إلى الزجّ بنفسها في «الصّراع الاستعماري». وكانت أقرب الأماكن لتحقيق سياستها الاستعمارية، هي الأراضي القريبة منها. وهي الأراضي العثمانية: تونس وألبانيا وطرابلس الغرب.

وكانت طرابلس الغرب (ليبيا) جزءًا من أحلام «ماتزيني» رئيس الوزراء الإيطالي الذي قال: «إنّ شمال إفريقيا، ميراث إيطالي»، لكنّ فرنسا احتلّت تونس، وإنكلترا احتلّت مصر، ولم يبق أمام إيطاليا إلّا طرابلس الغرب ليبيا.

رسمت إيطاليا سياستَها في طرابلس الغرب على ثلاثِ مراحل، الأولى: الحلول السلميّة، بإنشاء المدارس والبنوك وغيرها من «مؤسسات الخدمات». والثانية: العمل على أن تعترفَ الدول بآمال إيطاليا في احتلال طرابلس الغرب، بالطرق الدبلوماسية. والثالثة: إعلان الحرب على الدولة العثمانية والاحتلال الفعلي.

وتوصف السياسةُ الإيطالية بأنها سياسةٌ لا تلفتُ النظر إلى تحركاتها، بعكس السياسة البريطانية أو الفرنسية في ذلك الوقت. وكان الإيطاليون يتحرّكون «بحكمة» و «هدوء» شديديْن، دون إثارة حساسية العثمانيّين.

لكنّ السّلطان عبد الحميد «لم يبتلع هذا الطّعم الرقيق» في التعامل، بل كان متيقظًا وطلب معلومات من مصادر مختلفة عن نشاط الإيطاليّين في بلاده، وأهدافهم، فجاءته المعلومات تقول:

«إنَّ للإيطاليّين بمدارسهم وبنوكهم ومؤسساتهم الخيرية التي يقيمونها في الولايات العثمانية، سواء في ليبيا أو في ألبانيا، هدفًا أخيرًا هو تحقيق أطماع إيطاليا في الاستيلاء على كلّ من:

١- طرابلس الغرب.

٢- ألبانيا.

٣- مناطق الأناضول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط: أزمير- الإسكندرون- أنطاليا».

وقام السّلطان عبد الحميد باتّخاذ التدابير المشدّدة اللازمة أمام الأطماع الإيطالية، ولما شعر أنه سيواجه اعتداءً إيطاليًّا مسلّحًا على ليبيا، قام بإمداد القوات العثمانية في ليبيا بعدد «١٥٠٠٠» جنديّ لتقويتها. وتأجّل تفكير إيطاليا في احتلال ليبيا، بعد أن علمت بالاستعداد العثماني. وظلّ السّلطان عبد الحميد يقظًا حسّاسًا تجاه التحرّكات الإيطالية، يتابعها شخصيًّا وبدقة، ويطّلع على كلّ المكاتبات الدبلوماسية الدائرة بين كلّ مِن «يلديز» «سفير الدولة العثمانية» في روما، ووالي طرابلس الغرب.

وثار الاتحاديّون، وخلعوا السّلطان عبد الحميد، ولم يكونوا أبدًا في قدرته السياسية، ولا في يقظته، ولا في حساسيته تجاه التحرّكات الإيطالية وأطماعها في ليبيا.

قامت حكومة «الاتحاد والترقي» بإخلاءِ ليبيا من السلاح، وكان ذلك بأنْ أمر «محمود شوكت باشا» قائد الانقلاب الاتحادي بنقل قسم هامّ من القوات العثمانية في ليبيا بأسلحتها ومهمّاتها العسكرية إلى اليمن. وكان هذا إجراءً عسكريًّا خاطئًا بالغ الخطأ بتعبير «محمود مختار باشا». كما أنّ حكومة انقلاب «الاتحاد والترقي» هذه قامت باتخاذ خطوة وُصفت بأنها «غريبة»: بأنْ أعْفَت «إبراهيم باشا» والي طرابلس من منصبه، واستدعتْه إلى استانبول دون أن تُعين أحدًا مكانه. وكان هذا الوالي معروفًا بيقظته، وكان ينبّه استانبول دائمًا إلى مخاطر إيطاليا. وكان الإيطاليون يكرهونه لدرجة أنّ وزارة الخارجية الإيطالية، أرسلت برقية شكرٍ إلى وزارة الخارجية العثمانية وكلّ حكومة الاتحاد والترقي عقب إعفاءِ إبراهيم باشا من منصبه في ليبيا.

وظلّت ليبيا دونَ والٍ إلى أنْ قامت إيطاليا باحتلالها. وكان ذلك بإرسال ثلاثين ألف جنديّ إيطالي مجهّزين بأحدث الأسلحة، في أول إنزال إيطالي بحري على السواحل الليبية، ولم يقابلهم غير ألف وسبعمائة جندي فقط غير مجهزين بأسلحة كافية.

وانتهت الحربُ الإيطالية في ليبيا، بمعاهدة «أوش» في ١٨ أكتوبر ١٩١٢، التي انسحبت بموجبها القوةُ العثمانية من ليبيا[١].

٣- الأطماعُ الروسية:

اندفعت روسيا القيصرية- بفعل ظروفٍ دينية وجغرافية واقتصادية- إلى اتّباع سياسة «الوصول إلى المياه الدافئة».

وقد نصّ «بطرس الأكبر» (١٦٢٧ - ١٧٢٥م) في وصيّته للروس (في الفقرات التاسعة والحادية عشرة والثالثة عشرة): على ضرورة الصّراع الحضاري ضدّ العثمانيّين، إلى أن تنتهي الدولة العثمانية من الوجود.

يقول «بطرس الأكبر» الفقرة التاسعة من وصيّته:

«نقترب من القسطنطينية والهند بقدر الإمكان، فمَن يملك القسطنطينية فقَدْ ملَكَ العالم. بناءً على ذلك ينبغي ملازمة الحرب مع العثمانيّين».

وفي الفقرة الحادية عشرة يقول:

«نشارك النمسا فيما قصدناه من إخراج العثمانيّين من أوروبا».

وفي الفقرة الثالثة عشرة يقول:

---

(١) قوجه باش، المرجع السابق صفحات ٢٠٢ - ٢٠٤ - ٢٠٦ - ٢٢٣ .

«وبعد التسلّط على الممالك العثمانية، نجمع جيوشنا وتدخل أساطيلُنا بحر البلطيق والبحر الأسود، ونشرع في التفاوض مع فرنسا ودولة النمسا في قسمةِ العالم بيننا»[1].

لذلك أخذت روسيا في إثارةِ الحروب المتعدّدة ضدّ الدولة العثمانية، وتلتهم أجزاءً من أراضيها، قطعةً بعد قطعة. أمَّا في الأماكن التي لم تستطعِ الاستيلاء عليها، فقد عملت على قيام دولٍ نصرانيّة مستقلة فيها، مثل رومانيا وبلغاريا والصرب واليونان.

وتنفيذًا لهذه السياسة الروسية الهادفة إلى شنّ الحروب المتواصلة ضدّ الدولة العثمانية؛ لاستنزافها وجهادها- خاصة- وهي في مرحلة ضعفها حتى تسقطها، وبالتالي: تستطيع روسيا- حسب أحلام أطماعها- الاستيلاءَ على مضيقي الدردنيل والبسفور؛ خروجًا منهما إلى البحر المتوسط. تنفيذًا لهذه السياسة، قامت روسيا ضدّ الدولة العثمانية في عهد السّلطان عبد الحميد الثاني بالحرب ضدّ الدولة عامي ١٨٧٧ - ١٨٧٨م. أي الحرب العثمانية الروسية- أو حرب ٩٣ كما تُذكر في بعض المصادر- على جبهتين:

---

(١) إبراهيم حلمي بك، التحفة الحلمية في تاريخ الدولة العلية ص ٢٤١، القاهرة ١٩٠٥م/ ١٣٢٣هـ.

الأولى: جبهة الدانوب (نهر الطونة).

وكان الروس في كثافة عددية في الجنود والعتاد (٢٥٠٠٠٠ جندي) وفي مساعدة من رومانيا (٥٠٠٠٠ جندي). أمام القوات العثمانية في الدانوب (الطونة) وبلغت (٢٠٠٠٠٠ جندي). وتمكنت القوات الروسية من اجتياز نهر الطونة، وأخذوا في التقدّم. وانتصر العثمانيون انتصارًا بارزًا، وأبلوا بلاءً حسنًا. وهاجم الروس قصبة «بلاونة».

لم تكن القوات الروسية فقط هي التي تهاجم «بلاونة»، وإنما كانت القوات الرومانية معها.. أخذت القوات المشتركة تقصف «بلاونة» بمَن فيها مِن القوات العثمانية. وكانت مدافع العثمانيّين (٨٥ مدفعًا) في مقابل (٨٣٢) مدفعًا روسيًّا رومانيًّا. وانتصر العثمانيون بعد أنْ أبادوا مائة وأربعة عشر من القوات الروسية الرومانية.

واعتبر السّلطان عبد الحميد أنّ هذا النصر نصرٌ عظيم، يستحق قائدُه «عثمان باشا» لقب الغازي، وهو لقبٌ عزيز في التاريخ العسكري العثماني.

واستطاع الروس والرومانيون من إغلاق طريق «صوفيا- بلاونة»، وبالتالي حوصرت (بلاونة) من كلّ مكان. ونقصت الذخيرة من قوات «عثمان باشا»، وهدّد الخطر قواته المحاصرة، فلم يجدْ وسيلة أخرى غير اختراق خطوطِ العدو.

وفي ١٠ ديسمبر ١٨٧٧م، قام «عثمان باشا» بقوّاته بهجوم عنيف على الخطوط الروسية- الرومانية، واخترق- بالفعل- الخطَّ الأول من خطوط العدو، لكنه أصيب بعيارٍ ناري في ركبته، واضطرّ للتّسليم خوفًا من ضيَاع جنوده.

لكنّ الروس أعجبوا كثيرًا بشجاعة عدوّهم «عثمان باشا»، فقام «الجراندوق نيقولا» القائد العام للقوات الروسية بتهنئة «عثمان باشا» على دفاعه الرّائع، وأعاد له سيفَه احترامًا لقدرته القتالية وصبره، وأرسل «عثمان باشا» إلى روسيا في شهر ديسمبر من نفس العام ١٨٧٧م، واستقبله القيصر بكلّ مراسم الاحترام. ولم يُعامل «عثمان باشا» معاملةَ الأسير.

***

قامت القوات الروسية- الرومانية- المشتركة بعد ذلك بالتقدّم، والاستيلاء على مدن حيويّة واستراتيجية هامّة من المدن العثمانية: (صوفيا وقيزانيق وفيلبه وأدرنه). ووصلت هذه القوات حتى ضاحية (أياستفانوس) من ضواحي استانبول.

وعلى الجبهة القوقازية: لم تكن القوات العثمانية متكافئة، عددًا وعدّة، مع القوات الروسية المعتدية. وتقدّمت هذه القوات وسيطرت

على أماكن حيوية وأساسية، مثل (بايزيد) الشرقية و(أردهان). ولكن العثمانيّين انتصروا في موقعتيْن هامتيْن «زيوين» و «حايلاز» ثمّ في معركة (كديك لار) وقاومهم (أحمد مختار باشا) مقاومة بطولةٍ واستبسال، ومُنح لذلك لقب «الغازي» أيضًا. وانسحب الباشا مضطرًّا إلى (أرضروم).

واستولى الروس على «قارصد»، لكنّ (أرضروم) استعصت عليهم.

انتهت هذه الحربُ بعقد معاهدة (أياستفانوس) (١٨٧٨م) بعد أن تدخّلت الملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا، لكي يرضى الروس بعقدها.

عقدت هذه المعاهدة في ٣ مارس عام ١٨٧٨م. ووقّعها «صفوت باشا» عن الدولة العثمانية وهو يبكي. وكان لا بدّ بالضرورة أن تحتوي هذه المعاهدة على شروطٍ مُجحفة بالدولة العثمانية.

***

ولم يكنِ السّلطان عبد الحميد راضيًا في الأصل بدخول هذه الحرب؛ لذلك لم يصدّق على المعاهدة، وقام بجهودٍ سياسية ودبلوماسية مكثّفة، حتى أقنع بريطانيا في الوقوف إلى جانبه، وبذلك ضمن عقدَ مؤتمر آخر (مؤتمر برلين) لتخفيف آثار معاهدة أياستفانوس، من ناحية، وإخافة روسيا بمنافستها بريطانيا لكي تصرف روسيا النظرَ عن الحرب.

وبالفعل، عقدت معاهدة برلين في ١٣ يوليو ١٨٧٨م، كما أشير مِن قبل[١].

***

بذلك ضمنَ السّلطان عبد الحميد، تخلّي الروس عن الجزء الخاصّ بإثارة الحروب ضدّ الدولة العثمانية، الوارد في وصية بطرس الأكبر.

وضمنَ مكاسب للدولة، قلّلت بنود الخسائر في المعاهدة الأولى.

ودلّت أحداث المعاهدتيْن على عبقرية السّلطان عبد الحميد السياسية، التي تمثّلت في إحداث النّفور بين دولة روسيا ودولة ألمانيا.

يقول الإمبراطور الألماني «دغليوم الثاني» في مذكراته «جرى لي حديث مع أحدِ كبار القوّاد الذين ألحقوا بخدمة البلاط القيصري في عهد «ألكسندر الثاني» قيصر روسيا، عن العلاقات بين البلاطين الروسي والألماني وبين الجيشين والبلدين، فقلت لهذا القائد: إني أرى انقلابًا محسوسًا في هذه العلاقات. فقال لي: (الذنب في ذلك على مؤتمر برلين! تلك غلطةٌ كبرى ارتكبها «بسمارك»، فقد قضى على الصداقة القديمة التي كانت بيننا، وأزال الثقة بألمانيا من البلاط الروسي

(١) عن الحرب العثمانية الروسية ونتائجها، انظر أوزطونه ص ١٤٤ – ١٥٩ .

ومن الحكومة الروسية. وجعل الجيش يشعر بأنه جنى عليه جنايةً عظمى بعد الحرب الدمويّة التي خاض غمارها عام ١٨٧٧م»[١].

***

وبعد أنْ أيقنت روسيا أنّ السّلطان عبد الحميد قد كتّل ضدّها الرأي العام الأوروبي والدول الأوروبية، وأنْ لا سبيل لها إلى إيجاد فرصةٍ للحرب بينها وبين الدولة العثمانية تحقيقًا لأطماعها، أخذت السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية تأخذُ شكلَ الحرب الباردة. وكان ذلك عن طريق تأليبِ مواطني الدولة العثمانية من النّصارى، وإثارتهم للتمرّد ضدّ الدولة، مثلما حدثَ في جزيرة كريت، وإثارة البلغاريين أيضًا للتمرّد ضدّ الدولة، ممّا أدّى إلى تكاليف باهظة على الدولة العثمانية واستنزاف قواها.

٤ - الأطماعُ الفرنسية:

كانت فرنسا تطمعُ منذ قيام الثورة الفرنسية في تكْوين إمبراطورية فرنسيّة، بدأها «نابليون بونابرت» باحتلالِ مصر، لكنّه فشل في مشروعة هذا، وعاد إلى بلاده.

---

(١) مذكرات غليوم الثاني ص ١٨ - ١٩ ترجمها إلى العربية محبّ الدين الخطيب وأسعد داغر، القاهرة،١٣٤١.

وفي عام ١٨٣٠م، احتلت فرنسا الجزائر، وأصبحت مجاورة لتونس.

وفي عهد السّلطان عبد الحميد، انتهزت فرنسا أثناءَ انعقاد مؤتمر برلين ١٨٧٨م الفرصةَ لتخطّط لاحتلال تونس. وهيّأت الرأي في الدول الأوروبية لقبول ذلك. وادّعت الحكومة الفرنسية بأنّ قبيلة تونسية اعتدت على الجزائر، وعلى ذلك أرسلت في ٤ أبريل عام ١٨٨١م، قوة قوامها (٢٠٠٠٠ جنديّ) إلى تونس بحجّة ضمان أمْن الحدود، لكنّ هذه القوة تقدّمت في الأراضي التونسية، وأجبرت (محمد الصادق) والي تونس العثماني على توقيع معاهدة (باردو) في ١٢ مايو عام ١٨٨١م، واضطرّته بذلك إلى الاعتراف بالحماية الفرنسية على بلاده.

احتجّت الحكومة العثمانية على ذلك الاحتلال بشدّة، لكنهالم تستطع إرسالَ جيش إلى هناك لمحاربة فرنسا. وكانت الدولةُ في تلك الفترة- بالذات- في مواجهة غائلة الأطماع الأوروبية في بلادها. لذلك كان دفاعُ الدولة العثمانية في ظلّ هذه الظروف أمرًا مستحيلا[1].

٥ - الأطماعُ الألمانية: (سياسةُ ألمانيا في التوسّع بالطرق السلمية):

لم تكنِ المستعمرات التي استولت عليها ألمانيا في عهد (بسمارك) صالحةً للإسكان، وقد كان عددُ سكان ألمانيا قد حقّق ارتفاعًا ملحوظًا؛

(١) قارال جـ٨ المرجع السابق ص ٨٦ واجيق كوز أوغلو ٣٧٦ - ٣٧٧ .

لذلك فكّر الألمانُ في الاتّجاه إلى الأناضول العثمانى لحلّ مشكلات ألمانيا الاقتصادية، ولا سيّما أنّ القوة الإنتاجية الصناعية الألمانية في تزايد، وتجارة ألمانيا في توسّع. وقد: «أصبح مستقبلُ ألمانيا الاقتصادي مرتبطًا بمقدّرات استانبول». وامتدّت النظرة الاقتصادية الألمانية بالتالي إلى آسيا الصغرى وحوض دجلة والفرات وسوريا. وتلك امتدادات الأناضول.

لذلك أخذت ألمانيا تتّجه إلى صداقة العالم الإسلامي، وفكّر الألمانُ في إنشاء سكّة حديد تربط برلين بالأناضول، وتربط الأناضول بسورية والعراق. وكان الإمبراطور «غليوم الثاني» متحمّسًا لذلك.

التقى هذا الحماسُ برغبة السّلطان عبد الحميد في التخلّص من السيطرة الغربية المكثفة على الدولة العثمانية، ورغبة السّلطان أيضًا في إيجاد نوعٍ من التنافس الدولي يبعد الأطماع الغربية عن بلاده. «لأنه كان يثقُ بالألمان بقدر ما ينفرُ من روسيا، ويحتقر فرنسا، ويخاف إنكلترا». وفي هذا يقول السلطان: «قلتُ وأكرّر القول: إنّ كل مصيبة تلمّ بنا لا بدّ أن تكون إنكلترا مصدرها. والفرنسيون لا يحبّون الخير البتة. مصيبتي الشخصية كانت على يدِ الإنكليز. وواقعة مقتل عمّي السّلطان عبد العزيز كانت بأيادٍ تحرّكها إنكلترا. فقد حدثت المأساة على يدِ «مدحت باشا ورجاله».

بدأ التقاربُ العثماني الألماني بالميدان الثقافي عام ١٨٨٠م، فقد أرسلت الدولة العثمانية ضبّاطها للتحصيل العسكري والتدريب الحربي في ألمانيا، ثمّ بدأت تجارةُ الموادّ الحربية الألمانية وبيعها للعثمانيّين، ثمّ حصول (ألفريد كوالا) وهو رجل أعمالٍ ألماني يتحرّك باسْم «دويتش بانك» وبنك ألماني آخر على امتياز تشغيل خطّ سكة حديد «حيدر باشا- أزميد» وكذلك امتياز إنشاء سكة حديد أزميد- أنقرة.

وزار الإمبراطور (غليوم الثاني) إمبراطور ألمانيا، استانبول عام ١٨٨٩م. عند زيارة له إلى اليونان، وأكرمه السّلطان عبد الحميد إكرامًا بالغًا. وأعقب هذا قيامُ بنوك ألمانية ومراكز تجارية ألمانية في مختلف أرجاء الدولة العثمانية، واستطاعة الحكومة الألمانية إقناع السّلطان عبد الحميد بمقترحات المهندس الألماني (فون بريسيل) بإنشاءِ خطوطٍ حديدية طويلة تربط استانبول بالمدن الكبرى في الأناضول، وهذه بكلٍّ مِن سوريا والعراق والحجاز.

كان تفكير السّلطان عبد الحميد في هذا الأمر كالتالي: إنّ قيام ألمانيا بإنشاءِ خطوط سكك حديدية طويلة هكذا سيربطُ ألمانيا بالدولة العثمانية رباطًا قويًّا، وهذا ممّا يجعل ألمانيا تقف مساندة للدولة العثمانية في مشاكلها السياسية والعسكرية. ووجود سكك حديدية طويلة في الدولة مِن شأنه الدّفاع عن أطراف الدّولة إذا لزمَ الأمر في سرعةِ إرسال الجنود- في حالة تهديد إنكلترا بعد أنِ استقرت في مصر- للعراق

ولسوريا ولسواحل الأناضول. كما أنّ الحالة الاقتصادية للأهالي في الأماكن التي تمرّ بها هذه السكك الحديدية ستتحسّن وترتفع بسرعة. وسيسهلُ نقلُ الإنتاج الزراعي وسيقلّ سعره. وسيساعد في توطين المهاجرين الذين طردتهم الجيوشُ الروسية من منطقة البلقان العثمانية وهاجروا إلى الأناضول[1].

وقام الألمان بإنشاء خطّ سكة (أسكيشهر- قونيه) وأتمّوه عام ١٨٩٦م، ونشط سفراءُ الدول الغربية في هذا الخصوص، وقدّموا طلبات امتياز خطّ سكة حديد يمتدّ من قُونْيه إلى بغداد، ومن هناك إلى الخليج العربي.

زار الإمبراطور الألماني (غليوم الثاني) استابول للمرة الثانية في ١٨ أكتوبر عام ١٨٩٨م، وزار القدس، وافتتح فيها كنيسةَ (لوثر)، وزار دمشق، وبالتالي مال ميزانُ التنافس على إنشاء هذا الخطّ نحو ألمانيا. وكان منح امتياز خطّ سكة حديد بغداد إلى الألمان من حيث المبدأ في عام ١٨٨٩م، ووقّع عام ١٩٠٣م، ولم يتمّ نتيجة للظروف الدولية.

وعلى عادة السّلطان عبد الحميد في الحذر في تعامله السياسي، فقد رأى أنّ الاهتمام بالصداقة العثمانية الألمانية، أمرٌ- وإنْ كان مفيدًا اقتصاديًّا وسياسيًّا وربما عسكريًّا- إلّا أنّه لم يدع علاقاته الشخصية

(١) قارال جـ/ ١٧٣ - ١٧٦ و ١٨٠.

بالإمبراطور الألماني تُنسيه الوقوف على حيادٍ ظاهر. وفي نفس الوقت، رأى أنْ يراقب الشركات الألمانية العاملة في هذه الخطوط مراقبةً تامّة. وأمرَ سفيرَه في برلين متابعة انعكاسات هذه الصداقة العثمانية الألمانية. ثمّ وجد السّلطان عبد الحميد أنّ الأمر كالتالي:

١ - إنّ الشركات الألمانية تعمل على الاستعمار المقنّع، بالطرق السلمية. فإنّ الشركات الألمانية، قد اكتشفت وجودَ البترول، وتكتّمت عليه، وأخذت مسار السكة الحديد تبعًا لهذا. «تقرير المخابرات العثمانية».

٢ - إنّ الشركات الألمانية، أرادت أراضي مستملكة على جانبي خطّ سكة حديد بغداد، حتى تحتاط لنفسها في تملّك حقول البترول بعد استخراجه. «تقرير المخابرات العثمانية».

٣ - أبلغ سفيرُ الدولة العثمانية في برلين (عام ١٨٩٠م) الدولةَ بأنّ الصحف الألمانية تناولت الحديثَ عن مسألة قيام الشركات الألمانية بإنشاء مستعمرات ألمانية بطول خطّ سكة حديد بغداد ومساره في الأناضول.

وكان تعليقُ السّلطان عبد الحميد على ذلك هو:

«أبلغني سفيري في برلين عنْ تصوّر القيصر الألماني في تأسيس ساحةِ نفوذٍ ألمانية في الأناضول. ليس لديّ أدنى اعتراض على الإفادة

من الألمان في تنظيم الاقتصاد العثماني، لكنّ الصحف الألمانية تتحدّث عن قيام مستوطنات ألمانية على جانبي خطّ سكة حديد بغداد. ما هو الغرض الذي تهدف إليه هذه الصحف؟!»[1].

إنّه في الأصل لم يكن في نيّته التحالف مع الألمان، لكنّه كان يريد أن يظهر بمظهر التحالف معهم؛ لأنّ هذا سيجعل اتفاقَه مع إنكلترا يسيرًا، فالاقتراب من الألمان في نظره كان اكتساب الألمان لفرصة الحركة في ساحةٍ تمتدّ حتى الهند. وهذا لا يرضي الروس، ولا يرضي الإنكليز، وسيجعلهما يقدّمان تنازلات، ويتّفقان مع الدولة العثمانية[2].

وبعد أنْ أدرك الألمان أنّ السّلطان عبد الحميد قد كشفَ أطماعهم في الحصول على بترول الأناضول والخليج العربي، قاموا باحتضان أعداءِ السّلطان عبد الحميد، عن طريق تدعيم أعضاء جمعية «الاتحاد والترقي» بالسيطرة على تنظيمات هذه الجمعية في (سالونيك)، وكانت وسيلة الألمان في ذلك المحافل الماسونية تمامًا كما فعل الإنكليز من السيطرة على تشكيلاتِ حركة «الاتحاد والترقي» في مناستر. ومن المدينتيْن: (سالونيك) و(مناستر) خرج الثوّار ليخلعوا السّلطان عبد الحميد[3].

---

(١) قارال جـ٨/ ١٧٣ – ١٧٦ و ٦٩.

(٢) المذكرات ص ٦٨ و ٦٩.

(٣) لمذكرات ص ٦٨ و٦٩.

٦ - الأطماعُ اليونانية: (أطماعُ اليونان في إقامة دولةٍ بيزنطية عاصمتُها استانبول):

انتهت الدولة البيزنطية (دولة الروم) بدخول الإسلام القسطنطينية على يدِ السّلطان محمد الفاتح، إلّا أنّ البطريركية الأرثوذكسيّة في القسطنطينية- رغم حُسن معاملة الفاتح للنّصارى- قد اتخذت استراتيجيةً لها عقب الفتح العثماني، قامت على الأسس التالية:

١ - العمل على استمرار حياة البطريركية الأرثوذكسيّة بالقسطنطينيّة، وكذلك الكنائس.

٢ - قيام الكنائس بتربية أتباعها على إحياء الإمبراطورية البيزنطيّة.

٣ - إعادة تأسيس الإمبراطورية البيزنطيّة على حساب ضعف حاكمية العثمانيّين.

وفي كتاب بعنوان «تركيا عام ١٨٥٥» فقرة تقول: إنّ النصارى الأروام «يؤمنون إيمانًا مطلقًا بالنبوءات التي حدثت قبل (٤٠٠ سنة) بأنّ القسطنطينيّة (أي استانبول) ستعودُ إلى الأرثوذكس مرة أخرى».

والكتاب مِن تأليف F. H. Abucini وصدرت ترجمتُه التركية عام ١٩٧٧م.

***

أطلق نصارى بيزنطة اسْم «ميكالو آيْدِيَا» بمعنى «الرسالة العظمى» على فكرة إحياء الإمبراطورية البيزنطيّة، وإنهاء الوجود العثماني.

***

واتّحدت مصالح البطريركية الأرثوذكسيّة في القسطنطينيّة بالمصالح الروسية عندما أخذت روسيا في سياسة الوصول إلى المياه الدافئة. ولوحظ تاريخيًّا: أنّه كلما ضعفت الدولة العثمانية زادت وقويَت الصّلات بين البطريركية الأرثوذكسيّة في القسطنطينية وبين موسكو. وهذه البطريركية تسمّى «بطريركية الفنار» وكانت ترى في تحالفها مع روسيا استفادةَ الكنيسة من قوة الروس لتحقيق هدف الإحياء البيزنطي. وترى روسيا في تحالفها مع الكنيسة فائدةَ استخدام النصارى التابعين لها في الأناضول والبلقان ضدّ الدولة العثمانية.

أخذ التحالفُ الوثيق بين بطريركية (الفنار) وبين (موسكو) ضدّ العثمانيّين شكْلَ حربٍ لا حدود لها. ومن خصائص هذه الحرب: استهداف البنية الثقافيةً للدول العثمانية، وتخريب المؤسسات الإسلامية العثمانية.

***

تكشفُ هذه العلاقةَ بمخططاتها وثيقةٌ توصف بأنها «مثيرة للغاية»، يفصح عنها الجنرال (آغناتيف) سفير روسيا في استانبول. يقول الجنرال:

«وصلتُ إلى مقرّ البطريركية. وأثناء حديثي مع البطريق (برمانوس)، قرأ لي بنفسه مسوّدة خطاب أرسله سلفُه البطريق (جريجوريوس) إلى القيصر- الروسي- ألكساندر». في هذا الخطاب، توصياتٌ جديرة جدًّا بالاهتمام ضدّ العثمانيّين. وهذه التوصيات هي:

«من المستحيل سحقُ العثمانيّين وهدم دولتهم، ذلك لأنّهم يتحلّون بالصبر البالغ والمقاومة العنيدة. كما أنّ الكبرياء وعزّة النفس، مسألتان واضحتان في خُلُقهم. هذه الخصائص الأخلاقية أساسها ارتباطهم بدينهم، ورضاؤهم بالقدر، وطاعتهم لسلطانهم ولقادتهم ولكبارهم».

«لذلك لا بدّ أولًا مِن تدمير إحساسهم بالطّاعة، وتحطيم روابطهم المعنوية، وإضعاف متانتهم الدينية. وأكثر الطرق اختصارًا لهذا هو: تعويدهم على الفكر الخارجي الذي لا يتواءم مع معنوياتهم. وتعويدهم على التصرفات الخارجة عمّا تعوّدوه. وعندما تهتزّ معنويات العثمانيّين ستهتزّ القوى الأصلية التي تقودهم دومًا إلى النّصر. ولهذا السبب لا يكفي الانتصار في ميادين القتال فقط لتصفية الدولة العثمانية.

إنّ الشيء الذي يمكن فعله هو: إتمام هذا العمل المخرّب في بنية العثمانيّين دون أن يشعر العثمانيون بذلك..».

يعقّب السفير الروسي في استانبول الجنرال (أغناتيف) على هذه التوصيات، بقوله: «ولقد تجلّى تمامًا، وبشكلٍ مُصيب للغاية، هذا التشخيص، أثناء عملي لدى الدولة العثمانية»[1].

***

وفي أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، قامت (كاترينا الثانية) إمبراطورة روسيا بتأجيج أماني الأرثوذكس في الدولة العثمانية؛ لإعادة إمبراطورية بيزنطة. ووقّعت روسيا مع النمسا عام ١٧٨٧م معاهدة «المشروع اليوناني» تنصّ: «على تقسيم الدولة العثمانية بين روسيا والنمسا». كما نصّت معاهدة المشروع اليوناني هذه: «على إقامة إمبراطورية بيزنطة تحتَ الحماية الروسية على أن تكون القسطنطينية (استانبول) عاصمتها».

وتشمل دولة الروم المقترحة (وهي دولة بيزنطة) ضمن حدودها، كلًّا من بلغاريا ودُوبْرُوجَه (في رومانيا الآن) وتراقيا والمورة ومقدونيا وألبانيا والجبل الأسود. ويُعَيَّن إمبراطورًا على هذه الدولة بشكلها

(١) قوجه باش، الصراع التركي – اليوناني ص ٣٠.

هذا، «الأمير قسطنطين» (المولود عام ١٧٧٩م) وهو حفيد «كاترينا» إمبراطورة روسيا.

***

ثمّ تأسست عام ١٨١٤م جمعية نصرانيّة باسْم جمعية «إيتريا»، جمعية سريّة للعمل ضدّ الدولة العثمانية، ولم يأت عام ١٨١٨م، إلّا وكان لهذه الجمعية فروعٌ في مختلف أرجاء الدولة العثمانيّة: سلانيك وطرخاله وتشامليجه والمورة والأفلاق والبغدان والقدس والإسكندرية وجزر بحر إيجه واستانبول وبوخارست. وكان لها فرعٌ أيضًا في موسكو.

وكثّفت هذه الجمعية فعاليتَها في الأماكن التي يكثر فيها الروم، وهي شبه جزيرة المورة على وجهٍ أخصّ. وهدفت الجمعية، إلى: «إنشاء دولة يونانية مستقلّة في شبه جزيرة المورة» بدايةً لانطلاق هذه الدولة لتوسعة حدودها على حساب الدولة العثمانية. ويستمر هذا التوسّع حتى إحياء إمبراطورية بيزنطة وعاصمتها استانبول.

أيّدت روسيا هذه الجمعية أيضًا، بل انضمّ لها القناصل الرّوس في كلٍّ من الأفلاق والبغدان والمورة. كما انضمّ بعض الضباط الروس للجمعية.

وكان أكبر مؤيّد للجمعية في داخل روسيا هو «كابوديستريا» مستشار وزارة الخارجية الروسية، وهو مِن أصل روميّ يوناني، كان اشترك في مؤتمر فيينا عام ١٨١٤م. وأيّد الأروام اليونانيّين في خطاباته في المؤتمر علانيةً؛ مما أدّى إلى ازدياد فعاليات النّصارى الروم الأرثوذكس ضدّ الدولة العثمانية.

وقرّرت هذه الجمعية، تفجير تمرّدٍ ضدّ الدولة العثمانية (عام ١٨٢١)، يقوم به الروم. وأثناء هذا التمرّد أرسل بطريق القسطنطينية (جريجوريوس) رسالة إلى (بطرس) قيصر روسيا يقول له فيها ما يلي:

«عندما علمنا بقراركم إنشاء مدرسةٍ عامّة (يقصد بمفهوم الشفرة: الدولة الرومية اليونانية) من أجلِ نشر العلوم اليونانية (يقصد استقلال اليونان، وكانت وقتها تابعة للدولة العثمانية) سعدنا كثيرًا».

ووقعَ هذا الخطاب في يدِ المخابرات العثمانية، واكتشف العثمانيّون- بوضوح- العلاقةَ بين البطريق (جريجوريوس) وبين أعضاء جمعيّة (إيتريا). فقامت السلطات العثمانية بإعدام هذا البطريق على الباب الأوسط للبطريركية في استانبول في عام ٢٢ أبريل ١٨٢١م. وظلّ هذا الباب منذ ذلك الحين، وحتى الآن، مغلقًا علامةً على حِدَاد البطريركية.

وكان إعدامُ البطريق- كما وصفه بعضُ المؤرخين الأتراك- خطأ سياسيًّا بالغًا. وقد اتَّخذ وسيلةً قوية للدعاية ضدّ الدولة العثمانية في الخارج. وأدّى إلى تعاطف أوروبا مع النصارى الأرثوذكس في الدولة.

واستمرّ تمرّد الروم هذا، وازداد اشتعاله، وساندت أوروبا قضيةَ المتمرّدين، وأصبحت المسألة «صراعًا بين الإسلام والمسيحية» بتعبير أوروبا. وطلب أعضاءُ جمعية (إيتريا) من نصارى أوروبا مساعدة «أحفاد اليونانيّين القدماء، معلمي الحضارة الأوربية» وتأسّست في العواصم الأوروبية لجانٌ يونانية تجمع الأموال، وتجهز المتمرّدين، ويلقي أعضاؤها الخطب. واندفع التجار الأوروبيون لتدعيم المتمردين ماديًّا، وقام المغامرون من فرنسا وإنكلترا وألمانيا، وكذلك قام بعضُ العسكريّين، بالتوجّه الى المورة لمساعدة المتمرّدين ضدّ الدولة العثمانية، حتى إنّ أكبر شعراء العصر الحديث في أوروبا- وهو الشاعر الإنكليزي (اللورد بيرون)- هجر حياته الرّغدة المتْرَفة في إيطاليا، وترك زوجته التي كان يحبّها حبًّا جمًّا، ووهب حياته للقضية اليونانية ضدّ العثمانيّين.

واستطاع «محمد علي باشا» والي مصر من قِبَل الدولة العثمانية في عام ١٨٢٧م إخمادَ التمرّد.

***

وينبغي القول هنا بأنّ اليونانيّين، اعتبروا جزيرة كريت جزءًا لا يتجزأ من «الرسالة العظمى» أي إحياء دولة بيزنطة على حساب تصفية العثمانيّين. لذلك قاموا ببثّ فكرة التمرّد في الجزيرة ضدّ الدولة العثمانية، وكانت كريت عثمانية.

***

وعقب مؤتمر برلين الذي أعطى اليونان ٨٠٠٠ كم٢ من الأراضي العثمانية، طلبت اليونان من الدولة العثمانية تعديل حدودها معه. ولم يرغب السّلطان عبد الحميد في إعطاء اليونان «شبرًا واحدًا من الأراضي»؛ فقامت العصابات اليونانية باختراقِ الحدود العثمانية، لكنها دُحرت.

وبعد محاولات من الدول الأوروبية، تمّ عقد معاهدة تنظيم الحدود بين الدولة العثمانية واليونان في ٢٤ مايو عام ١٨٨١م؛ على أن تحصل اليونان على ١٣٤٠٠ كيلو مترًا مربعًا، و(٢٩٠٠٠٠) نسمة.

والواقع أنّ هذه مهارة سياسية من السّلطان عبد الحميد؛ إذْ إنه لو كان نفّذ قرارات مؤتمر برلين في هذا لخسرت الدولة (٨٠٠٠) كيلو مترًا مربعًا.

«وأنّ تنظيم الحدود بالصورة السياسية التي أدارها السّلطان عبد الحميد دونَ إراقة دماءٍ لمهارةٌ كبرى».

أخذت اليونان بعد ذلك تعمل- في سبيل إقامة إمبراطورية الروم البيزنطية على حساب الدولة العثمانية- على ضمّ كلّ من كريت وإيبير ومقدونيا إليها، فأعلنت الحربَ على الدولة، وداهمت القوات اليونانية الحدودَ العثمانية، لكنها ارتدّت خائبة.

وحدثت واقعةٌ كان لها شأنٌ كبير في تطور الأحداث بين الدولة العثمانية واليونان؛ ففي ٢٦ مارس عام ١٨٩٨م قام اليونانيّون في «اشقودره» بذبح خنزير في اللّيل وتركوه وهو يدمي في محراب أحدِ المساجد هناك. وملأوا جدران المسجد برسْم الصلبان (جمع صليب). وعندما رأى المسلمون في الصباح هذا؛ غضبوا وهاجوا وهجموا على مساكن النّصارى. وقامت بين الجماعتيْن المسلمين العثمانيّين والنصارى اليونانيّين مذابح، تدخّلت على إثرها الدولُ الكبرى، ووجّهت هذه الدول في ٤ أبريل (من نفس العام) مذكرة إلى الطرفين للتحذير من الحرب، وأنّ البادئ بالحرب سيكون هو المسئول. ولم تهتمّ اليونان بذلك، واجتازت الحدود العثمانية. وعند ذلك، أعلنت الدولة العثمانية الحربَ على اليونان دفاعًا عن نفسها.

وتولّى السّلطان عبد الحميد بنفسه قيادةَ مسألة هذه الحرب. فكلّف (أدهم باشا) بقيادة الجيش، وأمر بالقيام بحربٍ خاطفة لجعل الدول الكبرى أمام الأمر الواقع. وخلال ثلاثة أسابيع، كانت القوات اليونانية مهزومةً على كلّ الجبهات.

وأخذ الجيش العثماني طريقه إلى (أثينا) عاصمة اليونان بعد انتصار العثمانيّين على اليونانيين في موقعة (دوميقة) في ١٧ مايو ١٨٩٨م. واستقالت الحكومة اليونانية، وقامت الحكومة الجديدة بطلب النجدة من قيصر روسيا (نيقولا) ومِن كلّ الدول الأوروبية، وطالبتها بالتدخل لإنقاذ اليونان، وحماية أثينا من العثمانيّين. وأرسل القيصر الروسي (نيقولا) برقية إلى السّلطان عبد الحميد يهنّئه فيها بالانتصار العثماني على اليونان، ويرجوه ألّا تتقدّم الجيوش العثمانية في اليونان أكثرَ من هذا. وآزرت الدولُ الأوروبية أيضًا اليونان. واستجابت الدولةُ العثمانية لهذا التوسّط الأوروبي الروسي بشرطِ حصولها على تساليا، وعلى عشرة ملايين، كتعويضاتِ حرب. وقال «اللورد سالسبوري» رئيس وزراء بريطانيا: «مستحيل أن نسمح بدخول الهلال في بلدٍ أوروبي سبقه الصّليبُ إليه». وبالتالي،لم تستطع الدولة العثمانية الحصول على تساليا. وتكتّلت الدول الأوروبية حتى لا تدفع اليونان تعويضاتٍ للحرب. وتمّ لها ذلك بحجّة ضعف الميزانية اليونانية. وعنْ كريت، تمّ الاتفاقُ الدولي على أنْ تكون تابعةً للدولة العثمانية، بشرط موافقة «أثينا» على

الوالي الذي يعيّنه السّلطان العثماني حاكمًا لجزيرة كريت. وانسحبت القواتُ العثمانية، ووعد الوالي بحماية المسلمين الباقين في الجزيرة.

واستمرّت اليونان في أطماعها في اقتطاع أجزاءٍ من الدولة العثمانية لإحياء الدولة البيزنطية مرة أخرى من ناحية، وطرد العثمانيّين من البلقان واستانبول والأناضول؛ لأنّ استانبول هي عاصمة الروم في المخطط اليوناني[1].

***

ولم تسفرْ هذه الحرب على منفعةٍ ماديّة للدولة العثمانية. لكنّها في مقابل هذا كان للانتصارِ العثماني تأثيره المعنوي الكبير؛ فقد تلقّاه العالم الإسلامي بآمالٍ عريضة. وانهالتْ على قصر يلديز- حيث مقرّ السّلطان عبد الحميد- التهاني من زعماء المسلمين في المحيط الهندي والمحيط الباسفيكي، ومن الشعوب الإسلامية في العالم. وقام الخطباءُ في المساجد والجوامع في أوسط إفريقيا وفي الهند وفي المحيط الأطلسي بشكرِ الله على هذا النّصر الذي حققتْه «جيوش الخليفة».

إنّ هذا الانتصار- رغم بساطته- قد جعل للسّلطان عبد الحميد، الذي كان «يجلس في (يلديز) متواضعًا منزويًا» تأثيرَه المعنوي البالغ على

(١) قوجه باش، المرجع السابق ص ٥١ و ١٠٠ - ١٠٦ .

تبعته ورعاياه. وأصبح «وسيلة لكي ينبض العالم الإسلامي الضخم كأنه القلبُ الواحد».

وفي عيد الأضحى الذي أعقب هذا النصر، وقف جنبًا إلى جنب في مراسم التبريك بالعيد أمامَ السّلطان عبد الحميد؛ ممثلون عن العالم الإسلامي الذين جاؤوا لتهنئة السّلطان بالعيد وبالنصر من مختلف أرجاء العالم: أمراء من الهند، ومشايخ من بلاد العرب وزعماء قبائل. وقال أحدُ أمناء السفارة البريطانية في استانبول- وقتها- في رسالة كتبها لوالده يقول له فيها: «لقد أحدث عيدُ الأضحى هذا تأثيرًا بالغًا في نفسي. لقد أثبت هذا العيد أنّ السّلطان- عبد الحميد- له مكانةٌ عظيمة، ومقامٌ رفيع بين المسلمين جميعًا. كما أنّ محاولات الإساءة إليه فاشلة»[1].

***

ومما يقال في هذه الحرب التي أوقفت مطامعَ اليونان إلى حدّ، على بساطتها: إنها- أي الحرب- أظهرت النيّات الحقيقية لجماعة «الاتحاد والترقي» صراحةً أمام المسلمين؛ فلقد أعلن أعضاؤها: «إنّ المتمردين ضدّ الدولة العثمانية إنما هُم أبطال الحرية». لكنّ الرأي العالم الإسلامي

(١) ضيا نور في تاريخ الإسلام تأليف شهبندر زاده، أحمد حلمي ص ٧٧٠، استانبول ١٩٨٢.

جاءَ على لسان أمير الشعراء العرب أحمد شوقي في قصيدته التي هنّأ بها السّلطان عبد الحميد على انتصاره على اليونانيّين بقوله:

بسيفك يعلو الحقّ والحقّ أغلبُ وينصرُ دينُ الله أيّان تضرب[1]

***

(١) الشوقيات، الجزء الأول ص ٤٢.